الهجرة إلى البيئات الهشّة:

الاستجابة لمظاهر التمدّن العشوائية الناجمة عن تغيّر المناخ وعدم المساواة في البصرة، العراق

IOM
وكالة الأمم المتحدة للهجرة
Social Inquiry

حول المنظمة الدولية للهجرة

تلتزم المنظمة الدولية للهجرة بمبدأ الهجرة الإنسانية والمنظمة التي تفيد المهاجرين والمجتمع. وباعتبارها منظمة حكومية دولية، تعمل المنظمة الدوليــة للهجرة مــع شركائها فــي المجتمع الدولي مــن أجل: تقديم المساعدة لمواجهة التحديات العملياتية للهجرة؛ وتعزيـز فهم قضايا الهجرة؛ وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية مـن خـلال الهجرة؛ والحفـاظ على كرامة المهاجرين الإنسانية ورفاهيتهم.

المعلومات الواردة في هذا التقرير هي لأغراض المعلومات العامة فقط. ولا تعني الأسماء والحدود الواردة فيه اقراراً رسمياً أو قبولاً من المنظمة الدولية للهجرة. وتسعى المنظمة الدولية للهجرة في العراق إلى إبقاء هذه المعلومات مُحدَّثة ودقيقة قدر الإمكان، لكنها لا تطالب صراحة أو ضمنياً بشأن استكمال ودقة وملاءمة المعلومات المقدمة من خلال هذا التقرير.

© المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢١

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو غير الكترونية، أو تصويره أو تسجيله أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطّية مسبقة من الناشر.

حول سوشيال انكويري

سوشيال انكويري هي مؤسسة بحثية غير ربحية مقرها في اربيل - اقليم كوردستان العراق, تركز في عملها على التأثير على السياسات والممارسات التي من شأنها بناء الثقة الاجتماعية وإصلاح النسيج الاجتماعي في المجتمعات الهشة, وكذلك تعزيز الثقة بين المجتمع والدولة. تركز بحوث المؤسسة على ثلاث مواضيع رئيسية: i) التماسك الاجتماعي وهشاشة المجتمعات. ii) العدالة الانتقالية والمصالحة. وiii) الاقتصاد السياسي ما بعد الصراع, والنظر في الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية لهذه المواضيع.

تم تمويل هذه الدراسة من قبل مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (PRM)

© المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢١

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو غير الكترونية، أو تصويره أو تسجيله أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطّية مسبقة من الناشر.

المحتويات

ملخّص تنفيذي ٤

مقدّمة ٥

الغرض من البحث ٥

منهجيّة البحث ٥

تقدير عدد السكان المهاجرين في البصرة ٦

مَن يهاجر؟ ٧

استمرارية قرار الهجرة ٧

أين يعيش المهاجرون في المدينة، ولماذا؟ ٨

فرص سُبل العيش والأوضاع الاقتصادية في البصرة ٩

نظرة على الانخراط في القوى الأمنية كخَيار لكسب العيش ١١

الإسكان وحقوق السَكن في البصرة ١٢

مخاطر العشوائية: حالات تخلية واسعة النطاق ١٣

حالات الإقصاء في المدينة ١٥

الحماية والسلامة في البصرة ١٦

مشاعر الأهالي تجاه القضايا الأمنية ١٧

الهشاشة المتداخلة ١٨

الاعتبارات الأخيرة ٢٠

ملحق البيانات ٢١

ملخّص تنفيذي

- يعتمد هذا التقرير على نتائج البيانات التي جُمِعت في شهري تموز وآب، وشملت ٨٠٢ فرداً من سكان مدينة البصرة عبر ٤٩ شارعاً (٧١٠ فرداً من البصريين و٩٢ فرداً من الذين هاجروا إلى البصرة خلال السنوات العشر الماضية) بُغية تحديد القضايا التي تواجه بعض أنحاء المدينة التي تحوي أعداداً غفيرة من المهاجرين، والتي تعيق قدرة المهاجرين على الاستدامة والاندماج السلمي في بيئة حضرية هشّة بالفعل.

- بحسب تقديرات العيّنة التي شملتها الدراسة، يمثل عدد المهاجرين إلى البصرة ١٢٪ من إجمالي سكان المدينة. ويأتي ٩١٪ من المهاجرين الذين شاركوا في الدراسة، في الأصل من مناطق ريفية في المحافظات المجاورة (معظمهم من ميسان) أو مناطق أخرى من محافظة البصرة. أما أكبر دافعين للهجرة، فهما نقص الفرص الاقتصادية (٥٢٪) وندرة المياه (٤٩٪) وهما عاملان متظافران في المناطق الريفية نظراً لحجم التدهور البيئي وتأثيره على سبل العيش الريفية. ويبدو أن قرار الهجرة قرار دائم ومستمر (بخلاف الهجرة الموسمية) وذلك لكَون بيع الأرض والماشية والمنزل في منطقة الأصل هي استراتيجيات شائعة لتسهيل التحرك. وأفاد ١٦٪ فقط من المهاجرين أنهم ما زالوا يمتلكون أراضي زراعية في منطقتهم الأصلية، مقارنة بنسبة ٥٦٪ قبل النزوح. وفي معظم الحالات تهاجر العائلة بأكملها. وبملاحظة المواقع التي استقرت فيها العوائل المهاجرة، نجد أنهم لم يستقروا فقط في المناطق الزراعية سابقاً، والمطورة حديثاً، والواقعة في ضواحي المدينة؛ بل استقروا أيضاً في المناطق القديمة المتهالكة الواقعة داخل المدينة.

- تشير نتائج سبل العيش والوضع الاقتصادي المحلي إلى سياق لا يختلف كثيراً عن السياقات الأخرى المرتبطة بالهجرة. فأكثر من ٩٠٪ من العوائل المهاجرة والبصرية لديها مصدر دخل واحد على الأقل؛ مما يدل على ارتفاع معدلات إشغال المساكن. وحيث يبدو ذلك أمراً إيجابياً، نلاحظ وجود أفراد العوائل المهاجرة في الأعمال العشوائية المنخفضة الأجر، أو في الأعمال التجارية أو ورش العمل (عادة ما تكون في البناء والنقل والأعمال البسيطة في الأسواق الشعبية). ويعني ذلك أن ٥٣٪ من العوائل المهاجرة لا تستطيع توفير كفايتها من الغذاء أو الاحتياجات الأساسية على الأقل. كما لا يستطيع ٥٣٪ منهم الوصول إلى شبكات الأمان المالي (كالممتلكات أو الادخار أو الاقتراض) الأمر الذي يضعهم في حالة هشّة إذا ما تعرضوا لأزمة. وهناك أمر آخر من شأنه أن يعيق وصول المهاجرين إلى سبل عيش أفضل، وهو أن أكثر من ٤٠٪ منهم أميّون؛ وهذا يتناقض مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي للعوائل البصرية التي تعتمد في الغالب على الوظائف الحكومية وتستطيع تحمل التكاليف وأن تصل إلى الشبكات المالية.

- بالنسبة لحقوق السّكن، تعّد العشوائية قضية مشتركة في المدينة بين العديد من العوائل البصرية والمهاجرة على حدٍ سواء. إذ تدل النتائج على أن جزءاً كبيراً من المدينة يفتقر إلى البنية التحتية العامة، كالشوارع المعبّدة والإنارة العامة وشبكة المياه الحكومية. ومن الشائع نسبياً في المناطق ذات الهجرة العالية، أن تعيش العوائل في مساكن بدائية (٤٣٪ منهم) أو ترتيبات إيواء حرجة (١١٪ منها)؛ لكن المؤشر الأكثر أهمية، هو رسمية ملكية الأرض والمساكن. إذ نجد أن ملكية ٤٦٪ فقط من العوائل في الأحياء المنخفضة الهجرة و١٦٪ في الأحياء العالية معدل الهجرة، هي ملكية أصولية من حيث شراء العقار وتسجيله؛ في حين تعيش بقية العوائل في مجموعة متنوعة من ترتيبات إيواء غير أصولية، تتمثل في بناء العوائل منازلهم على أراضٍ عامة دون موافقات رسمية؛ الأمر الذي يعرضهم بشكل كبير إلى التخلية من قبل السلطات، إذ أفادت ٣٧٪ من تلك العوائل في المناطق ذات الهجرة العالية أنهم مهددون بالتخلية. وتتجه العوائل المتضررة في هذه الحالة، إلى الجهات الفاعلة غير الرسمية، كشيوخ العشائر مثلاً، للوقوف بوجه أي محاولة لتخليتهم. يضاف إلى ذلك كله، قضايا حقوقية أخرى تتعلق بالوصول إلى الخدمات العامة والحقوق الإدارية. وفي هذا الصدد، يبلغ المهاجرون عن تعرضهم لمستويات عالية من الإقصاء مقارنة مع الأهالي البصريين. مع ذلك، يبلغ المهاجرون الذين يعيشون في مناطق عالية الهجرة عن هذه القضية بمعدلات أعلى من الذين يعيشون في المناطق المنخفضة الهجرة، ما يدل على وجود قضايا هيكلية جغرافية بدلاً من القضايا القائمة على طبيعة الفرد.

- تتشابه نسبياً، التصورات والتجارب المتعلقة بانعدام الأمن بين السكان البصريين وبين المهاجرين. وتندرج القضايا الاجتماعية الرئيسية والحوادث تحت أربع فئات، هي: النزاعات العشائرية، والبطالة، والمشاكل الناجمة عن نقص الخدمات، والاتجار بالمخدرات والكحول. وتعّد الفئة الأخيرة مسألة مقلقة للغاية، نظراً لتفاقمها في السنوات الأخيرة. ويُترجَم هذا الوضع إلى مشاعر كبيرة إلى حدٍّ ما للعيش في بيئة ضعيفة أمنياً، إذ أفاد ٣١٪ من البصريين و٤٣٪ من المهاجرين أنهم قلقون بشأن مستوى الجريمة في أحيائهم. مع ذلك، يحظى السكان بدرجة عالية من الأمان الشخصي، من حيث عدم خشيتهم من تعرضهم أو عوائلهم للعنف، كما أفاد ٨٤٪ من البصريين و٨٠٪ من المهاجرين.

- يكشف تحليل متكامل لهذه الديناميكيات في البصرة، عن وجود علاقة متينة بين الكفاح الاقتصادي وبين هشاشة حقوق السكن وانعدام الأمن. إذ تتداخل هذه القضايا في أجزاء كثيرة من المدينة، مما يزيد من هشاشتها الاجتماعية. وبالنسبة للمهاجرين إلى المدينة بسبب تغير المناخ، تُظهر النتائج أنهم قد يندرجون ضمن هذا النسيج الهش، وأنهم قد يتكتلون في مناطق أكثر فقراً وأقل رسمية وأماناً من المدينة. وبالتالي، فإن التدخل في هذا السياق يستدعي اتخاذ اجراءات واسعة على نطاق المنظومة وعلى أساس المنطقة. وهذه مهمة صعبة باعتبار أن المناخ الاجتماعي بذاته هشّ وعرضة للثوران. فعلى سبيل المثال، يشعر أكثر من ثلثي السكان البصريون والمهاجرون على حد سواء بالتهميش أو الإهمال حالياً. فضلاً عن تدني ثقتهم بالمؤسسات العامة وبالسلطات المحلية، كما أفاد ٧٤٪ من السكان. أما ثقتهم بشيوخ العشائر أو الزعماء الدينيين أو المجتمع المدني، فأعلى بقليل.

- أخيراً، يُظهر هذا التقرير الحاجة إلى اعتماد نهج ذي شقيّن، يركز على تعزيز القدرة على التكيف في المناطق المتلقية للمهاجرين، كالبصرة (ومناطق حضرية أخرى قريبة) وتزايد عدد السكان. وفي الوقت ذاته، الاهتمام بالأقضية التي تجبر العوائل على الهجرة، وخاصة المناطق النائية الريفية والمهمّلة، التي تتسم ببيئة شديدة التدهور، وعدم وجود فرص اقتصادية، وبضعف الخدمات والبنية التحتية العامة.

مقدّمة

تفاقم التدهور البيئي بشكل متزايد في محافظات العراق الجنوبية على مدى العقود الماضية. إذ انخفض تدفق المياه وساءت نوعيتها بشكل تدريجي وثابت، خاصة في السنوات العشر الماضية، الأمر الذي يعني أن القطاع الزراعي، وهو مصدر العمل الرئيس للقوى العاملة في المناطق الريفية، لم يعد قادراً على ضمان سُبل عيش كافية ومستدامة لسكّان تلك المناطق.[١] والنتيجة المباشرة لذلك هي هجرة سكان الريف نحو المناطق الحضرية القريبة في كثير من الأحيان، بما في ذلك البصرة والناصرية والعمارة، بحثاً عن فرص معيشية وحياة أفضل.

وتبدو هذه الهجرة الناجمة عن تغيّر المناخ أكثر صعوبة عند النظر إلى تدهور الأمن الاقتصادي والحوكَمة التي يعاني منها سكان الريف والمدن على حد سواء. فبالنسبة للأمن الاقتصادي، أصبحت الدولة أقل قدرة على توسيع فرص العمل في الوظائف الحكومية، كما كانت العادة.[٢] إذ إن الأزمة في القطاع العام، وهشاشة القطاع الخاص، تحدّان من الآفاق الاقتصادية للأهالي، وتزيدان من مخاطر وقوعهم في براثن الفقر. وقدر تعلق الأمر بالحوكَمة، أدى استياء الأهالي من عدم الاستجابة المؤسساتية، إلى احتجاجات جماهيرية تمّ قمعها بعنف دون معالجة لأسبابها الجذرية؛ الأمر الذي من شأنه أن يتسبب في زيادة ترسيخ الهشاشة واحتمال حدوث اضطرابات إضافية.[٣]

بناءً على ذلك، قد لا تكون المدن في جنوب العراق مستعدة جيداً لاستيعاب التدفق السكاني الأخير (والذي قد يَزداد). يحاول المهاجرون الاستقرار في بيئات جديدة، ذات موارد مالية واجتماعية محدودة ومتشعبة، الأمر الذي قد يؤثر على قدرتهم في الحصول على الخدمات والحقوق المدنية، بما في ذلك الوصول إلى العمل والحصول على الخدمات، والتوظيف في الشرطة، وتسوية النزاعات بشكل رسمي والضمانات المتعلقة بحقوق الملكية، وغير ذلك. وقد يواجه السكان المحليون أيضاً مشكلات تتعلق بالوصول إلى هذه الحقوق. وإن اجتماع هذه القضايا معاً، من شأنه أن يزيد هشاشة الديناميكيات الحضرية في المدن. وبالتالي، يعّد فهم أنماط الهجرة الناجمة عن تغيّر المناخ والديناميكيات الناتجة في المجتمعات التي تحدث فيها، خطوة حاسمة نحو السّعي لوقف الهشاشة في كل من المدن التي ينتقل إليها المهاجرون والأماكن التي يأتون منها؛ مما يحسّن بالتالي من الوصول إلى الحقوق والحلول الدائمة.

هذا الاتجاه والديناميكيات اللاحقة، هما محور هذا التقرير. وتعتبر مدينة البصرة بمثابة دراسة حالة مهمّة لفهم وضع المهاجرين في المناطق الحضرية الهشّة، وتحديد التدخلات المحتملة للتخفيف من آثار الهجرة، فضلاً عن إعطاء قيمة للتدابير التي تستهدف وضع حدّ للأسباب والعوامل في مناطق الأصل. فالبصرة هي أكبر مدن الجنوب، ولها أهمية اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة، وتعرف تاريخياً بأنها مركز لتدفقات الهجرة إلى المنطقة بشكل عام.

الغرض من البحث

يعتمد هذا البحث على مجموعة بيانات أصلية جُمعَت من المهاجرين والمقيمين في البصرة منذ فترة طويلة. ويهدف التقرير إلى تحديد القضايا الخاصة التي تواجه أنحاء المدينة التي تمتاز بالهجرة بسبب تغير المناخ وتعيق قدرة المهاجرين على الاندماج بشكل مستدام وسلمي في البيئات الحضرية الهشّة، مع إيلاء اهتمام خاص للقضايا المتعلقة بسبل العيش والأمن الاقتصادي والمساواة في الحقوق (خاصة حقوق السَكن) والحماية والسلامة من خلال مقارنة الظروف في أحياء مختلفة في جميع أنحاء المدينة، والأفراد المهاجرين والسكان المحليين.

منهجيّة البحث

تضّمن البحث الذي جرى خلال شهري تموز وآب ٢٠٢١، استبياناً شمل ٨٠٢ فرداً مقيماً في مدينة البصرة، بإدارة الباحثين الميدانيين للمنظمة الدولية للهجرة مع فريق ميداني محلي من كلا الجنسين.[٤]

تم أخذ وتنظيم العيّنات بحسب الشوارع. وتم مسح المنازل الواقعة في كل شارع، للوصول إلى تمثيل كامل لكل جزء. وكان الهدف من ذلك هو صياغة تحليل متعدد المستويات، يشمل السمات الفردية والأسرية بالإضافة إلى توصيف للبيئة المشتركة التي يعيشون فيها. وعلى هذا النحو، تم اختيار الشوارع باستخدام نظام شبكي (أي أن تكون الشوارع المبينة في الخارطة محور الشبكة المتداخلة التي اعتبرت كنقاط جغرافية) كما هو موضح في الشكل (١). وسمح ذلك بتغطية الشوارع بشكل عام، وضمان تنوع الأفراد والظروف الحضرية على حدٍ سواء. واختير للمشاركة للدراسة، فرد واحد بشكل عشوائي من العوائل التي شملتها الدراسة، دون أن تقتصر المشاركة على أرباب الأسَر؛ الأمر الذي أدى بالتالي إلى تكوين عيّنة ممثلة إحصائياً لعموم سكان المدينة.

١ روجر جويو، عندما تجف القنوات: النزوح الناجم عن الإجهاد المائي في جنوب العراق (جنيف / أربيل: مركز رصد النزوح الداخلي، التقصّي الاجتماعي، المجلس النرويجي للاجئين، ٢٠٢٠).

٢ علي المولوي، زيادة المرتبات في القطاع العام العراقي: الأسباب والعواقب (لندن: مركز الشرق الأوسط، ٢٠١٩).

٣ المجموعة الدولية للأزمات، انتفاضة تشرين في العراق: من المتاريس إلى صندوق الاقتراع (بغداد / بروكسل: المجموعة الدولية للأزمات، ٢٠٢١).

٤ تضمنت "حدود" مدينة البصرة التي تم بحثها لجمع البيانات، أحياء جديدة امتدت خارج نطاق الإدارة ترسيم حدود ناحية مركز البصرة وتقع رسمياً ضمن أقضية أخرى مثل الهارثة شمالاً وأبو الخصيب جنوباً. تعتبر هذه الأحياء لغرض هذا البحث امتدادات عضوية للنسيج العمراني للبصرة على الرغم من كونها في منطقة إدارية مختلفة.

الشكل ١: شوارع مركز مدينة البصرة والمستجيبون الذين شملتهم الدراسة

بشكل عام، تم أخذ عيّنات من ٤٩ شارعاً من أجل حجم العينة النهائي البالغ ٨٠٢ مستجيباً، ٥٩٦ ذكراً (٧٤٪) و٢٠٦ أنثى (٢٦٪). وتراوحت أعمار أغلب المستجيبين بين ٣١ و٥٠ عاماً (٤٨٪).

وتناول الاستبيان المواضيع التالية (إضافة إلى الخصائص الديموغرافية):

- ديناميكيات الهجرة (فقط للمشاركين المصنفين كمهاجرين، أنظر أدناه)
- سُبل العيش والوضع الاقتصادي.
- وضع السَكن.
- التصورات حول الحوكمة والمشاركة.
- الحماية والسلامة.
- التماسك الاجتماعي على مستوى الشارع.
- النوايا.

تقدير عدد السكان المهاجرين في البصرة

استُخدِمَ سؤال محدّد في أداة الاستبيان لتصنيف المشاركين كبصريين أو مهاجرين. ولأغراض هذه الدراسة، يُقصَد بالعائلة المهاجرة، العائلة التي مضى على سكنها في مدينة البصرة ١٠ سنوات أو أقل. وتُبرّر هذه الفترة بأن التدهور البيئي وتأثيرات المناخ قد زادت بشكل كبير خلالها حتى وقتنا الحاضر. وكما هو مبين في الشكل (٢) يُصنّف ٩٢ مستجيباً ضمن هذه الفئة على أنهم مهاجرون، بينما يُصنّف ٧١٠ آخرون على أنهم من البصريين. ولأن الدراسة تهدف إلى الحصول على عينة تمثيلية لسكان المدينة، لم تؤخذ عينات مقصودة. لذا، فإن استراتيجية أخذ العينات، تصلح لتقدير نسبة المهاجرين في البصرة. وتشير التقديرات إلى أن ١٢٪ من السكان الحاليين قد جاؤوا قبل أقل من عشر سنوات.[٥]

الشكل ٢: تصنيف المشاركين الذين يعيشون في البصرة بمرور الزمن

كم مضى على إقامتك في مدينة البصرة؟	عدد المستجيبين	النسبة المئوية
منذ الولادة	٤٤١	٥٥٪
منذ ١٠ سنوات	٢٥١	٣١٪
منذ ٦ – ١٠ سنوات	٥٣	٧٪
منذ حوالي ٥ سنوات	٢١	٣٪
منذ حوالي ٤ سنوات	٦	١٪
منذ حوالي ٣ سنوات	٤	٠٪
منذ حوالي سنتين	٣	٠٪
منذ حوالي سنة أو أقل	٥	١٪
لا استجابة	١٨	٢٪

الحقول المظلّلة تمثل المهاجرين

هؤلاء المستجيبون المصنّفون كمهاجرين والبالغ عددهم ٩٢، يعتبرون التمثيل الإحصائي لهذه المجموعة بهامش خطأ قدره ١٠٪ وبفاصل ثقة ٩٥٪. ولوحظ من هذه العيّنة، أن ستة من كل عشرة يعيشون في الشوارع العالية الهجرة (أي أكثر من ٢٥٪ من اجمالي العوائل المهاجرة) وأن أربعة من أصل عشرة، يعيشون في الشوارع المنخفضة الهجرة (أي أن أقل من ٢٥٪ من اجمالي العوائل المهاجرة).

٥ في الوقت نفسه، لوحظ أن ٢٥١ مستجيباً (أو ٣١ ٪ من إجمالي العينة) ليسوا أصلاً من المدينة، لكنهم استقروا فيها منذ أكثر من ١٠ سنوات. ولأغراض التحليل، لم يصنّفوا كمهاجرين هنا للأساس المنطقي المذكور أعلاه، وإذا كانوا كذلك، فسترتفع النسبة إلى ٤٣٪ من إجمالي سكان المدينة.

مَن يهاجر؟

يتسّم المهاجرون العاديون إلى مدينة البصرة بأنهم من المناطق الريفية من المحافظات المجاورة، وأنهم اضطروا إلى بيع ممتلكاتهم والاعتماد على أفراد العائلة أو العلاقات العشائرية لكي ينتقلوا مع جميع أفراد عوائلهم. وهكذا، فإن هذه الهجرة ليست موسمية أو مؤقتة.

استناداً إلى بيانات مصفوفة تتبّع النزوح DTM التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، ما زال في البصرة عدد قليل من النازحين الذين نزحوا إليها نتيجة النزاع مع داعش خلال ٢٠١٤ - ٢٠١٧.[٦] عدا ذلك، فإن الغالبية العظمى من المهاجرين إلى البصرة هم في الأصل من المحافظات والاقضية الجنوبية المجاورة للبصرة. وبشكل خاص، فإن نصف المهاجرين الذين شملتهم الدراسة هم في الأصل من محافظة ميسان (معظمهم من قضاء الميمونة) والبقية في الغالب من أجزاء أخرى من البصرة، وعدد أقل من محافظة ذي قار (الشكل ٣). ولوحظ من هذه العينة، أن ٢٤٪ فقط هاجروا من المدن الكبيرة مثل العمارة أو الناصرية (مركزا محافظتّي ميسان وذي قار) أما غالبية المهاجرين، فهم من القرى والمدن الصغيرة.

الشكل ٣: محافظات أصل المهاجرين المشاركين في الدراسة

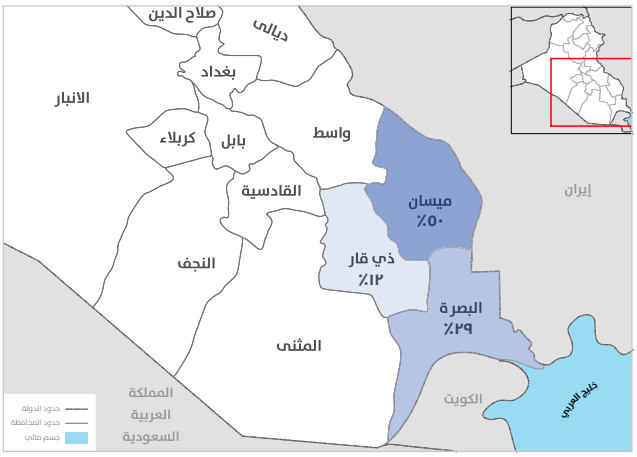

وعلى هذا النحو، ليس من المستغرب أن نرى أن أهم عوامل الهجرة هي الظروف البيئية والعوامل الاقتصادية. وهذان العاملان موجودان في المناطق الريفية جنباً إلى جنب (الشكل ٤). ومن الملاحظ أيضاً أن الصراع والدوافع الأمنية في جنوب العراق، التي تتعلق في كثير من الأحيان بالتوترات العشائرية، ليست من عوامل وأسباب الهجرة.[٧]

الشكل ٤: الأسباب الرئيسة للهجرة

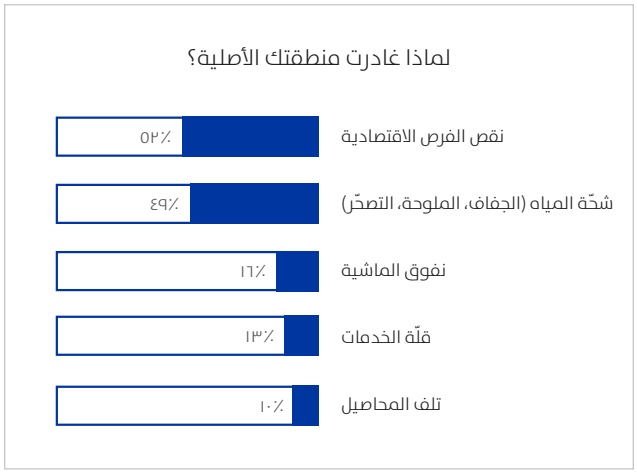

سؤال متعدد الإجابات: الجدول يُظهر الإجابات الخمس الأولى

استمرارية قرار الهجرة

هناك مؤشرات رئيسية تشير إلى حقيقة مفادها، أن الانتقال إلى البصرة ليس موسمياً؛ بل قرار دائم ذي اتجاه واحد. لوحظ من غالبية المشاركين في الاستبيان، أنهم كانوا قد اعتادوا قبل هجرتهم على كسب الدخل من عملهم في الزراعة؛ لكن في الوقت الحاضر، ٧٪ فقط يكسبون الدخل من الزراعة في مناطقهم الأصلية، إما من الأنشطة الزراعية، أو من ذهابهم إلى مناطقهم الأصلية وإيابهم منها لأغراض الزراعة والحصاد.

فضلاً عن ذلك، ما زال ١٦٪ فقط من عوائل المهاجرين يملكون أراضٍ زراعية أو ماشية في مناطقهم الأصلية، مقارنة مع ٥٤٪ قبل الهجرة (الشكل ٥). ويعتبر بيع الممتلكات، الخيار الأكثر شيوعاً للعوائل لكي يقدروا على تحمل تكاليف الهجرة، نظراً لما تسبّب به التدهور البيئي البيئة من أضرار اقتصادية على العوائل التي تمتهن الزراعة؛ إذ ليس لدى المهاجرين مدخرات يمكنهم الاعتماد عليها. إذ أفاد أكثر من ٤٠٪ من المستجيبين أنهم باعوا أراضيهم أو ماشيتهم من أجل تسهيل انتقالهم الى البصرة، في حين باع ٢٩٪ منهم منازلهم؛ و ١٣٪ باعوا باقي ممتلكاتهم وموجوداتهم (الشكل ٦) بالمقارنة مع ٣٪ فقط استخدموا مدخراتهم.

٦ لوحظ في عينة الدراسة، أن اثنين من المستجيبين فقط كانا قد فرّا من الصراع في محافظة الأنبار، بينما كان المستجيب الآخر لاجئاً سورياً. إضافة إلى ذلك، كان خمسة مشاركين من بغداد وهاجروا لأسباب لا علاقة لها بالصراع أو انعدام الأمن.

٧ تأتي التوترات العشائرية في المرتبة السادسة من أسباب الهجرة، وتمثل نسبة ٩٪.

الشكل ٥: ملكية الأراضي والماشية للمهاجرين قبل الهجرة وبعدها

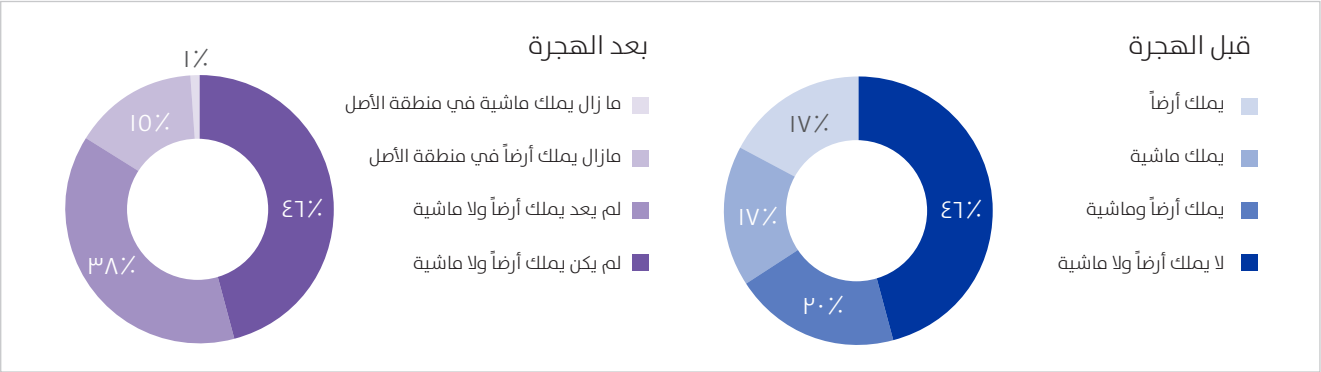

الشكل ٦: استعدادات المهاجرين المشاركين في الدراسة

ما الإجراءات التي اتخذتها لتيسير وصولك إلى البصرة؟	النسبة المئوية
اتصلت بأفراد العائلة أو العشيرة	٣٧٪
بعت الماشية	٣٤٪
بعت المنزل	٢٩٪
باع أرضاً	١٦٪
اقترضت المال	١٥٪
باع ممتلكات أو معدات أخرى	١٣٪
حصل على فرصة عمل قبل الانتقال	١١٪
استخدمت مدخراتي	٣٪
لا شيء. انتقلت إلى هنا فقط	١٤٪

سؤال يحتمل أكثر من إجابة

يميل فعل الهجرة إلى إشراك العائلة بأكملها. وفي حالات قليلة جداً يهاجر فرد واحد فقط من العائلة إلى البصرة بحثاً عن فرص (الشكل ٧). لكن الشائع هو هجرة الجميع في نهاية المطاف. إضافة إلى ذلك، أشار ثلاثة مستجيبين فقط من مجموع ٩٢ أنهم يرسلون نقوداً إلى عوائلهم في مناطق الأصل على شكل حوالات مالية.

الشكل ٧: نسبة أفراد العائلة المهاجرين

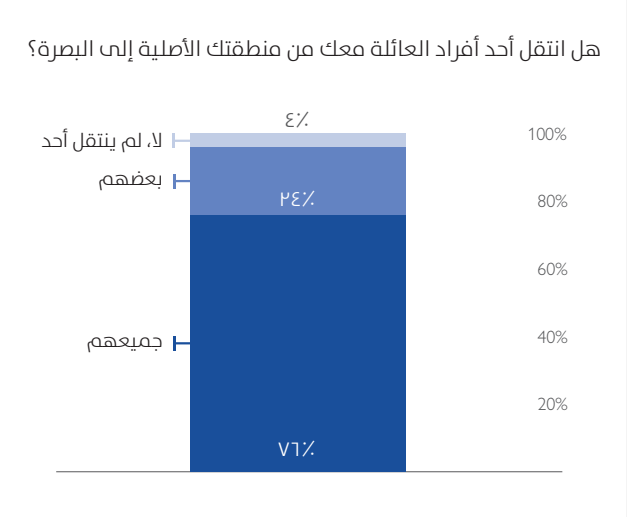

أين يعيش المهاجرون في المدينة، ولماذا؟

تعطي البيانات التي تم جمعها، معلومات عن الوجود الجغرافي للمهاجرين في المدينة. وتبيّن الخارطة أدناه (على اليسار) أحياء المدينة ذات الكثافة العالية للمهاجرين، تقابلها خارطة أخرى (على اليمين) تبيّن المناطق الحضرية المشيّدة في البصرة بمرور الزمن.[٨] ويبدون من الخارطتين أن المهاجرين يميلون إلى الاستقرار في المنطقة القديمة من مدينة البصرة، وليس فقط في المناطق الزراعية سابقاً، المطورة حديثاً، والواقعة في ضواحي المدينة.

وعندما سئل المهاجرون عن أسباب اختيارهم للانتقال تحديداً إلى هذا الشارع أو ذاك، ذكروا سببين رئيسيين. يتعلق أوّلهما بوجود أقرانهم وأفراد من عشيرتهم في ذلك الحيّ. ويتوافق ذلك مع النتائج المبينة في الشكل (٦) حيث أفاد ٣٧٪ من المهاجرين أنهم اتصلوا قبل هجرتهم بأفراد العائلة أو العشيرة لتسهيل انتقالهم. أما السبب الثاني فهو أن هذه المناطق تبدو أسهل من حيث بناء منزل فيها بشكل غير رسمي (مزيد من التفصيل عن هذا الموضوع في الأقسام التالية من هذه الدراسة). ويبرّر ذلك نوعاً ما بحقيقة مفادها أن العوائل المهاجرة ليس بإمكانها شراء منزل من خلال وسائل وطرق رسمية وأصولية.

٨ يمكن الاطلاع على الخارطة الثانية في ملّف التوصيف الحضري للبصرة (البصرة: هابيتات: الأمم المتحدة، ٢٠٢٠) بربر ممتاز، وإيفان ثونك.

الشكل ٨: خارطة حرارية تبين وجود المهاجرين في البصرة (إلى اليسار) وخارطة أخرى تبين المناطق الحضرية المشيّدة في البصرة بمرور الزمن (إلى اليمين)

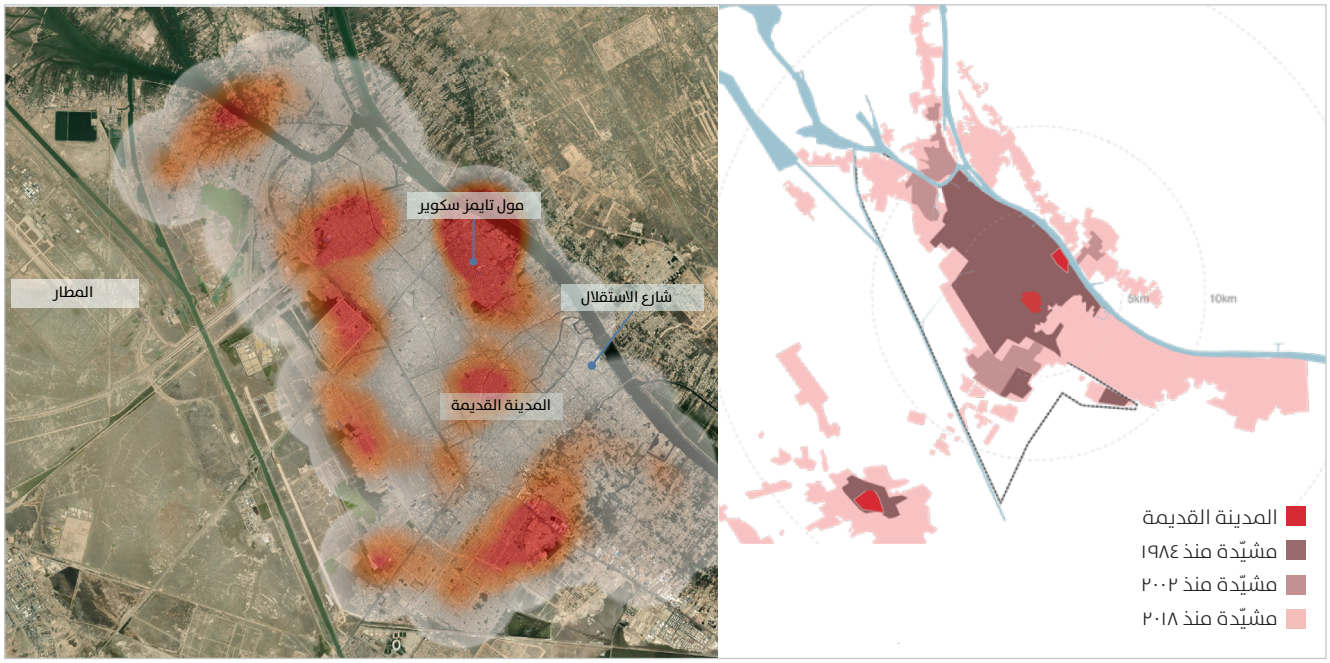

ترمز المناطق الحمراء إلى الأحياء السكنية ذات الكثافة العالية للمهاجرين في الأحياء السكنية

فرص سُبل العيش والأوضاع الاقتصادية في البصرة

بمقارنة سبل العيش والوضع الاقتصادي في البصرة لكل من المهاجرين والبصريين، نجد أن النتائج لا تعكس صورة غير عادية للسياقات المستقبلة للمهاجرين. ففُرص العمل موجودة، لكنها بالنسبة للمهاجرين تميل إلى الاقتصار على القطاع غير الرسمي، مما يؤدي إلى دخل أقل وهشاشة في الأمن المالي. ويبين هذا القسم بإيجاز، التعبئة والانخراط في القوات الأمنية والجماعات المسلحة كوسيلة لكَسب العيش.

يقارن المؤشر الأول بين المهاجرين والبصريين، ويرتبط بالعمل والبطالة. وفي هذا الصدد، أفاد جميع المهاجرين باستثناء خمسة عوائل (٩٥٪) أن لديها مصدر دخل واحد على الأقل من خلال أحد أفرادها (الشكل ٩) وهي نسبة مماثلة للعوائل البصرية، عدا أن ٨٪ فقط من هذه العوائل ليس لديها عمل. والفرق الوحيد الملاحظ هنا هو أن العوائل المهاجرة تميل في الواقع إلى أن يكون اثنين من أفرادها أصحاب دخل، وهي نسبة أعلى من العوائل البصرية.

الشكل ٩: كَسبة الدخل من أفراد العائلة

كم عدد أفراد العائلة الذين حصلوا على دَخل في الأسبوع الماضي؟	العوائل البصرية	العوائل المهاجرة
٠	٨٪	٥٪
١	٥٧٪	٤٨٪
٢	٢٧٪	٤٠٪
٣	٦٪	٧٪
٤ أو أكثر	٢٪	٠٪

يشير ذلك إلى أن المشكلة لا تكمن في نقص فرص العمل بالنسبة للمهاجرين. لكن التحدي الأكبر يتمثل في البطالة الجزئية ومدى استقرار نوع العمل. ويبدو أن معظم العمالة منخفضة الأجر موجودة في القطاع غير الرسمي، كما يظهر بوضوح أن أكثر الوسائل شيوعاً للحصول على الدخل هي العمل بأجر يومي والتجارة العشوائية والعمل في مشاريع تجارية أو ورش عمل (الشكل ١٠). لكن الحال يختلف تماماً بالنسبة للسكان البصريين الذين يعملون بشكل رئيس في الوظائف الحكومية التي يصعب على المهاجرين الوصول إليها (خاصة إذا كانوا من خارج المحافظة). ووفق هذه النتيجة، يُقدَّر أن ٧٨٪ من عوائل المهاجرين يعتمدون على القطاع الخاص (الذي يميل إلى أن يكون عشوائياً) مقارنة بنسبة ٤١٪ من العوائل البصرية.

الشكل ١٠: مصادر دخل العائلة

مصادر الدخل المتوفرة	العوائل البصرية	العوائل المهاجرة
راتب حكومي أو تقاعدي	٤٧٪	١٥٪
راتب القوات الأمنية	١١٪	٤٪
أجر من العمل في شركة	٥٪	٣٪
إيرادات مشروع أو ورشة	٢٢٪	٣٦٪
عمل يومي أو تجارة غير رسمية	٢٧٪	٤٥٪
زراعة، ماشية أو أسماك	١٪	٨٪
تأجير عقار	١٪	١٪
معونة حكومية	٦٪	١٢٪
معونة عائلية	٠٪	١٪
صدقات	٠٪	٠٪
مدّخرات	٠٪	٠٪
لا شيء	٠٪	٠٪

أكثر أنشطة القطاع الخاص التي يعمل فيها المهاجرون، هي: البناء (٤٥٪ في العمل بأجر يومي أو في ورش العمل) والنقل؛ الغالبية كسائقي شاحنات (٢٧٪)[٩] والعمل في أسواق المدينة كحمالّين أو أصحاب عربات يد (٢٦٪). ويأتي البناء في الترتيب الأول، نظراً لازدياد الانشاءات في المدينة خلال السنوات الماضية.

ويتمثل التحدي الآخر الذي يواجه سبل عيش المهاجرين، في الفجوة بين مستواهم الدراسي وبين السكان البصريين. إذ هناك نسبة عالية (٤٦٪) من الأميّة بين المهاجرين، ومنهم لم يحصل على أي تعليم (الشكل ١١). ويأتي ذلك على الأرجح نتيجة عقود من الإهمال في البنية التحتية العامة في المناطق الريفية، وخاصة في قطاع التعليم. وليس بالضرورة اعتبار الأميّة نقصاً في المهارات المطلوبة للعمل، لكنها عائق كبير أمام الوصول إلى أعمال أو وظائف عالية الأجر؛ كالعمل في وظيفة حكومية مثلاً. وهناك ميزة رئيسية تحتاج إلى مزيد من الرّصد، هي مدى قدرة أطفال المهاجرين على إكمال تعليمهم في المدينة.

الشكل ١١: نسبة المستجيبين الذين بدون تحصيل دراسي

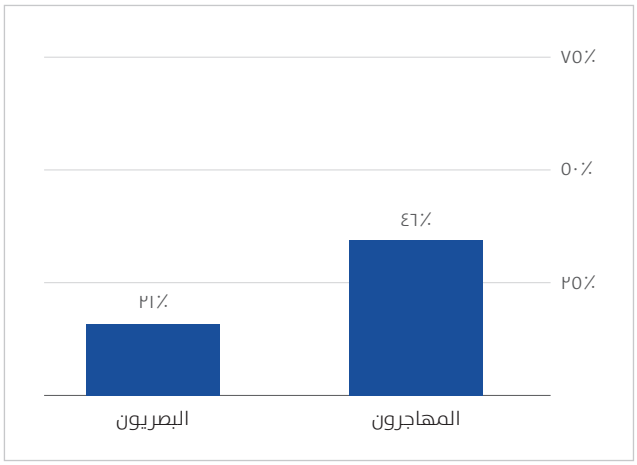

يبدو أن هذه المؤشرات مجتمعة، تحدّد الأمن المالي للعائلة. فنظراً لانتشار العمالة غير الرسمي بين عوائل المهاجرين رغم وجود عدد أكبر من كَسَبة الدخل، إلاّ أنهم يمتازون بأمن مالي أضعف من العوائل البصرية. ويظهر ذلك في القدرة على تحمل التكاليف وشراء السلع وإنفاق المال على الاحتياجات؛ حيث يصنّف غالبية المهاجرين عوائلهم ضمن الفئات الضعيفة من حيث الشراء والإنفاق (الشكل ١٢).[١٠] ويظهر ذلك أيضاً في انعدام شبكات الأمان المالي بين العوائل المهاجرة، مقارنة مع السكان البصريين، بنسبة ٤٧٪ فقط من المهاجرين الذين أفادوا أن لديهم رأس مال كافٍ، أو أن بإمكانهم الاستفادة من شبكتهم الاجتماعية للحصول على الموارد التي تعينهم على مواجهة النفقات غير المتوقعة، مقارنة بنسبة ٦٩٪ من السكان البصريين.

الشكل ١٢: مستويات القدرة على تحمل التكاليف والقوة الشرائية كما أفادت العوائل المشاركة في الدراسة

	العوائل البصرية	العوائل المهاجرة
قدرة منخفضة	٢٪	٨٪
٢	٢٣٪	٤٦٪
٣	٤٠٪	٣٢٪
٤	٢٨٪	١٥٪
قدرة عالية	٧٪	٠٪

٩ هذا نشاط اقتصادي كبير ومهم في البصرة نظراً لحركة البضائع في الميناء البحري (الوحيد في البلاد) الحدودي مع إيران (للواردات) ومنصات إنتاج النفط المتعددة في المحافظة.

١٠ صيغ هذا المؤشر من خلال سؤال قياسي يطلب من المستجيبين أن يصفوا القوة الشرائية لأسَرهم حالياً، استناداً إلى إجابات مبّوبة، مثل «ليس لدينا ما يكفي من المال حتى للطعام»، «لدينا ما يكفي من المال للطعام والملابس، ولكن ليس بما يكفي لشراء سلع باهظة الثمن» أو «يمكننا شراء ما نريد».

الشكل ١٣: شبكات الأمان المالي المتوفرة

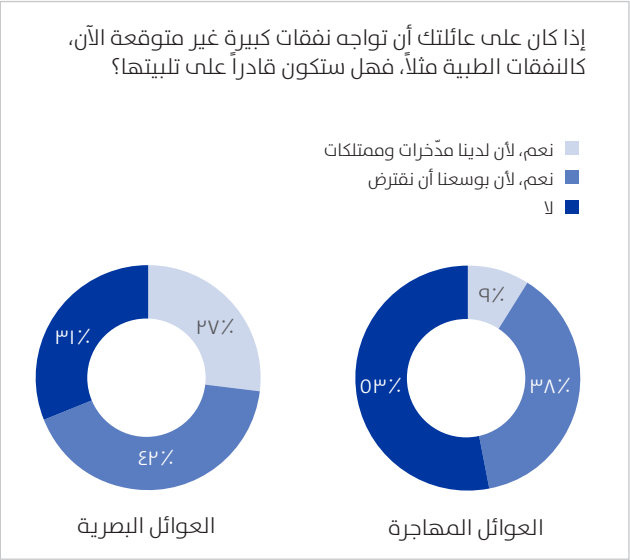

هذا الوضع ليس استثنائياً عند النظر إليه من منظور شامل أو عالمي، بل يماثل ما لوحظ في سياقات أخرى مستقبِلة للمهاجرين، سواء كان في شمال الكرة الأرضية أو جنوبها، حيث يميل القادمون الجدد الذين أُجبِروا على الهجرة، إلى أن يكافحوا اقتصادياً.[١١] وفي كثير من الأحيان، يرتبط ذلك بملاءمة المهارات، وتوافر رأس المال، أو الحقوق القانونية للمهاجرين. وفي حالة البصرة، من شأن هذا الأمر أن يفسح المجال للتدخلات التقليدية الموجهة نحو سبل العيش في سوق العمل، وتعزيز القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

نظرة على الانخراط في القوى الأمنية كخَيار لكسب العيش

إحدى المسائل التي تتداخل بشكل غير مباشر مع البطالة والحاجة الاقتصادية، هي الدافع نحو الانضمام إلى القوات الأمنية أو الجماعات المسلحة. وهذا أمر شائع في العراق، خاصة في الجنوب، نظراً لظهور العديد من الجماعات المسلحة هناك بعد ٢٠١٤ للتصدي لتنظيم داعش.[١٢] ثم اجتمعت تلك الجماعات ضمن قوات الحشد الشعبي وتحظى بدرجات مختلفة من التوافق مع الحكومة، لكن معظمها تشترك في كَون قاعدتها التقليدية والقوى العاملة تأتي من المحافظات الجنوبية بدرجة كبيرة. وبالنسبة للعديد من العوائل، يعتبر الانضمام إلى إحدى تلك الجماعات المجموعات خياراً حيوياً لسبل العيش، رغم مخاطر السلامة والصحة العقلية التي قد يتعرض لها المجنَّدون، في حال نشرهم في مناطق الصراع، أو رغم احتمال أن تشكل تلك الجماعات تهديداً لحُكم وسيادة القانون في ضوء العسكرة المتزايدة للمجتمع.

وبالتالي، هناك عنصران يجب مراعاتهما بالنسبة لهذه المسألة. يتمثل العنصر الأول في انتشار التجنيد ضمن الأمن القوات والجماعات المسلحة، وإذا ما كان انضمام المهاجرين في البصرة إلى تلك القوات أو الجماعات يمثل مصدر قوة لهم. لذا، نلاحظ أن معدلات الانضمام إلى تلك القوات أو الجماعات أعلى بين السكان البصريين، مقارنة مع المهاجرين. يبيّن الشكل (١٤) أدناه أن أفراد ١٥٪ من العوائل البصرية هم عناصر في القوات الأمنية أو الجماعات المسلحة. وهذه نسبة عالية نسبياً لدى المدنيين، وأقل بكثير بالنسبة للعوائل المهاجرة (٩٪).[١٣]

وبالنسبة للقوات أو الجماعات المسلحة التي يفضلها المهاجرون والبصريون؛ نجد أن عائلة مهاجرة واحدة فقط كان لديها عضو في المجموعات التابعة لقوات الحشد الشعبي، وإن الغالبية العظمى هم من أفراد الجيش والشرطة المحلية. وعلى العكس من ذلك، نجد أفراد العوائل البصرية ضمن المجموعات التابعة لقوات الحشد الشعبي؛ بنسبة ٤٠٪ من العوائل.

الشكل ١٤: العوائل التي ينتمي أحد أفرادها إلى القوات الأمنية أو الجماعات المسلحة

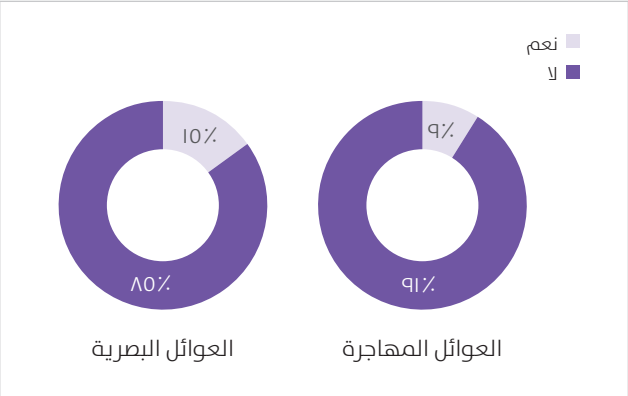

أما العنصر الثاني الذي يجب مراعاته فيتمثل في إذا ما كانت العوائل الأكثر هشاشة تميل إلى الانضمام إلى قوات الأمن أو الجماعات المسلحة بدرجة أعلى من غيرها، بسبب الفقر والحاجة. إذ أظهر تجميع للعوائل بناء على قدرتها على تحمل التكاليف والنفقات، أن العوائل التي تتسم بأوضاع اجتماعية واقتصادية أفضل، تميل هي الأخرى إلى الانضمام إلى تلك القوات أو الجماعات (الشكل ١٥). مع ذلك، لا تجيب هذه المعلومات على السؤال؛ فيما إذا كانت العوائل فقيرة نسبياً قبل انضمام أحد أفرادها إلى القوات الأمنية أو الجماعات المسلحة، ثم تحسّنت أحوالها بعد ذلك؛ أم أن وضعها الاجتماعي -الاقتصادي الجيد هو الذي ساهم في انضمام أفرادها إلى تلك القوات أو الجماعات.

١١ أنظر على سبيل المثال، حالة الصومال: «تحديد حلول المناخ التكيفية للنزوح في الصومال، هيرفي نيكول (نيروبي: المنظمة الدولية للهجرة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهول ساموبل، ٢٠٢١).

١٢ ماك سكيلتون وزمكان علي سليم، العيش وسط الحَشد: العلاقات بين المواطنين والجهات الأمنية في خمس محافظات عراقية (السليمانية: معهد الدراسات الإقليمية والدولية، ٢٠٢١).

١٣ أحد الجوانب الرئيسية التي لم يتم طرحها في المسح هو إذا كان ما فرد من أفراد العائلة قد انضم إلى قوات الأمن أو إلى جماعة مسلحة قبل هجرته أو بعدها. ويمكن لهذا العنصر المفقود أن يحدد سياقاً أفضل لممارسات التعبئة والعلاقة بين التعبئة في المناطق الريفية والهجرة.

الشكل ١٥: العوائل التي ينتمي أحد افرادها إلى القوات الأمنية أو الجماعات المسلحة (قدرة العائلة على تحمل التكاليف، حسب إفادة العوائل

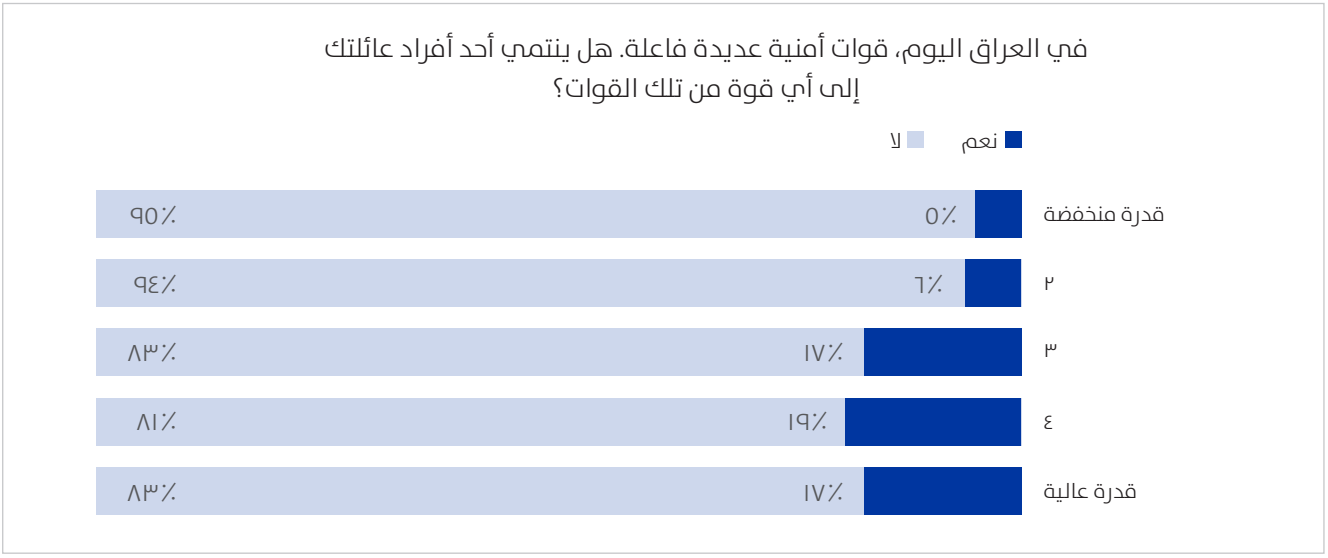

الإسكان وحقوق السَكن في البصرة

يقارن هذا القسم، بين المتطلبات الرسمية للسَكن بين سكان البصرة، وهو أمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوجهات التحضّر وما ينشأ عنها من تفاوتات.

لا يقارن هذا التحليل بين العوائل، بل يقارن تصنيف الشوارع بناءً على نسبة المهاجرين المقيمين فيه (المناطق المنخفضة الهجرة إزاء المناطق العالية الهجرة) بغية التمكن من تمييز الديناميكيات المختلفة فيها. فسِمة العشوائية، هي في الواقع قضية مشتركة بين العديد من العوائل في المدينة، سواء المهاجرة أم البصرية منها. ومن جهة أخرى، يبحث هذا القسم المخاطر التي تتسبب بها عدم الرسمية، من حيث التعرض للتخلية والاستثناء من الوصول إلى الخدمات العامة والحقوق الأخرى.

ابتداءً من الاجراءات الرسمية للظروف المعيشية، خاصةً فيما يتعلق بالسَكن؛ يُصنّف ذلك هذا على نطاق واسع هنا وفق المفاهيم الستة التالية التي تقيس توفر الخدمات العامة والوضع القانوني لشارع معيّن وما فيه من مساكن:

- إمدادات المياه: إما رسمية أو عشوائية أو غير موجودة.
- إمدادات الكهرباء: إما رسمية أو عشوائية أو غير موجودة.
- الإنارة العامة للشوارع: إما موجودة تماماً أو جزئياً أو غير موجودة إطلاقاً.
- الشوارع المعبّدة: إما موجودة تماماً أو جزئياً أو غير موجودة إطلاقاً.
- نوع هيكل المنزل، مصنف إلى مساكن قياسية أو بدائية أو حرجة.
- حالة ملكية الأرض، تشمل احتمالات تتراوح بين الخيار الأكثر رسمية (أرض سكنية خاصة تم شراؤها وتسجيلها بشكل قانوني) إلى خيارات أخرى عشوائية، بما في ذلك إشغال الأراضي الزراعية أو العامة (معرّف أدناه).

فيما يتعلق بالمفاهيم الخمسة الأولى، يوضح الشكل (١٦) تصنيفها حسب مناطق الهجرة المنخفضة ومناطق الهجرة العالية في المدينة. فبشكل عام، تميل المناطق التي تستقبل تدفقاً أكبر للهجرة إلى أن تكون أسوأ حالاً وأكثر عشوائية من غيرها. وهناك قضايا عديدة مشتركة تتعلق بالبنية التحتية للشوارع في معظم الأحياء المدينة (على سبيل المثال، الإنارة العامة أو الشوارع المعبّدة). وتجدر الإشارة إلى أن ١١٪ من العوائل في المناطق ذات الهجرة العالية تعيش حالياً في ترتيبات إيواء حرجة، أي في مأوىً مؤقت أو مبنى غير مكتمل.

ومن حيث نوع المسكن، فليس من الشائع العثور على عائلة تؤجر مسكنها. وتبلغ النسبة المئوية للعوائل البصرية المستأجِرة ٦٪، أما للعوائل المهاجرة فالنسبة هي ٩٪.[١٤] فالعوائل إما تملك أو تبني منزلها الخاص، سواء بطرق رسمية أو غير رسمية. وهذه النسبة الضئيلة للاستئجار بالنسبة للعوائل المهاجرة، تتعارض مع نسبة النازحين في المناطق الحضرية؛ إذ أن ٧٧٪ منهم تقريباً يؤجرون مساكنهم، ولا يلجؤون إلى بناء منازلهم الخاصة في المستوطنات العشوائية.[١٥]

١٤ متوسط الأجرة هو ٤٠٠,٠٠٠ دينار عراقي شهرياً (حوالي ٢٨٠ دولار أمريكي).

١٥ المنظمة الدولية للهجرة، ومجموعة العمل من أجل العودة، والتقصّي الاجتماعي، المدن وطناً: فهم الانتماء والقبول بين النازحين والمجتمعات المضيفة في العراق (أربيل، ٢٠٢٠).

الشكل ١٦: الأحوال المعيشية للعوائل، بحسب نوع الشارع

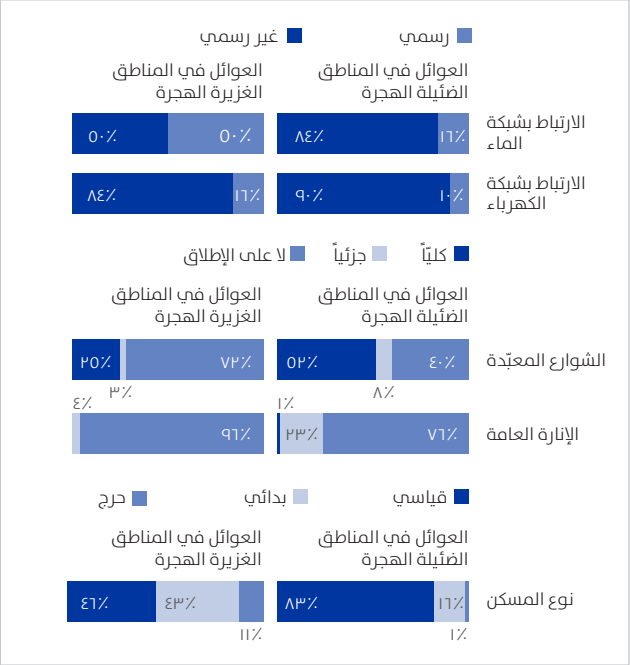

لذا، تبرز هنا رسمية ملكية الأرض والمساكن كمشكلة في مدينة سريعة التحضّر، كالبصرة. ويعّد ذلك عاملاً جوهرياً لكل من السكان البصريين والمهاجرين على حد سواء. يصنّف الشكل (١٧) أدناه، العوائل على أساس مستويات مختلفة من حالة الملكية. وحيث أن الخيار الأول هو الأكثر رسمية وأماناً، فالخيار الأخير أقل رسمية وأماناً، فإن الخيارات الأخرى تُظهر ترتيبات مختلفة (ليست مرتبة من الأكثر إلى الأقل رسمية). فالنمو السكاني السريع للمدينة جعل الأهالي يستقرون في أراضٍ ليست مخصصة للأغراض الحضرية أو السكنية. وحتى في المناطق المنخفضة الهجرة، يعيش أكثر من نصف العوائل في نوع من الوضع غير الرسمي أو العشوائي. وبالنسبة لأولئك الذين لديهم حيازة عشوائية للأراضي، فإن الخيار الأكثر شيوعاً والأقل رسمية هو الاستقرار على أرض عامة، والبناء فوقها دون موافقة رسمية من السلطات. وغالباً ما يكون الاستيطان في الأراضي العامة نتيجة لوساطة جهات فاعلة غير رسمية، لها صلات بالسلطات المحلية والقوات الأمنية. وتتضمن الترتيبات المعتادة الأخرى: شراء قطعة أرض زراعية من مالكها، وبناء منزل عليها رغم عدم تسجيله بشكل أصولي.

الشكل ١٧: حالة ملكية العوائل للأراضي أو المساكن

ما هي الحالة الراهنة لملكية أرضك أو دارك؟	العوائل في المناطق الضئيلة الهجرة	العوائل في المناطق الغزيرة الهجرة
(أكثر رسمية) أرض سكنية خاصة (مشتراة ومسجلة أصولياً)	٤٦٪	١٦٪
أرض سكنية خاصة (غير مشتراة)	٤٪	٠٪
ارض زراعية (مشتراة أو موهوبة)	١٦٪	٠٪
أرض زراعية (غير مشتراة)	٤٪	٠٪
أرض حكومية (منحتنا إياها الحكومة)	٦٪	٠٪
أرض حكومية (مشتراة أو موهوبة)	٣٪	١٣٪
أرض حكومية (مشيّد عليها دون موافقة رسمية)	٢٠٪	٧٢٪

مخاطر العشوائية: حالات تخلية واسعة النطاق

من شأن انتشار المساكن والأراضي غير النظامية أو العشوائية أن يغذي انعدام الأمان القانوني لدى الأهالي. لذا، من المهم أن نلاحظ أن حالات التخلية نادراً ما يتم الإبلاغ عنها؛ إذ أفاد ١٪ فقط من المشاركين في الدراسة أنهم تعرضوا للتخلية في الماضي. مع ذلك، حدثت تهديدات بالتخلية كما ذكرت العوائل، خاصة في المناطق التي يسكنها المهاجرون؛ كما إن المخاوف من التعرض للتخلية في المستقبل منتشرة على نطاق واسع (الشكل ١٨).

الشكل ١٨: التهديد بالتخلية ومخاوف العوائل من التعرض للتخلية

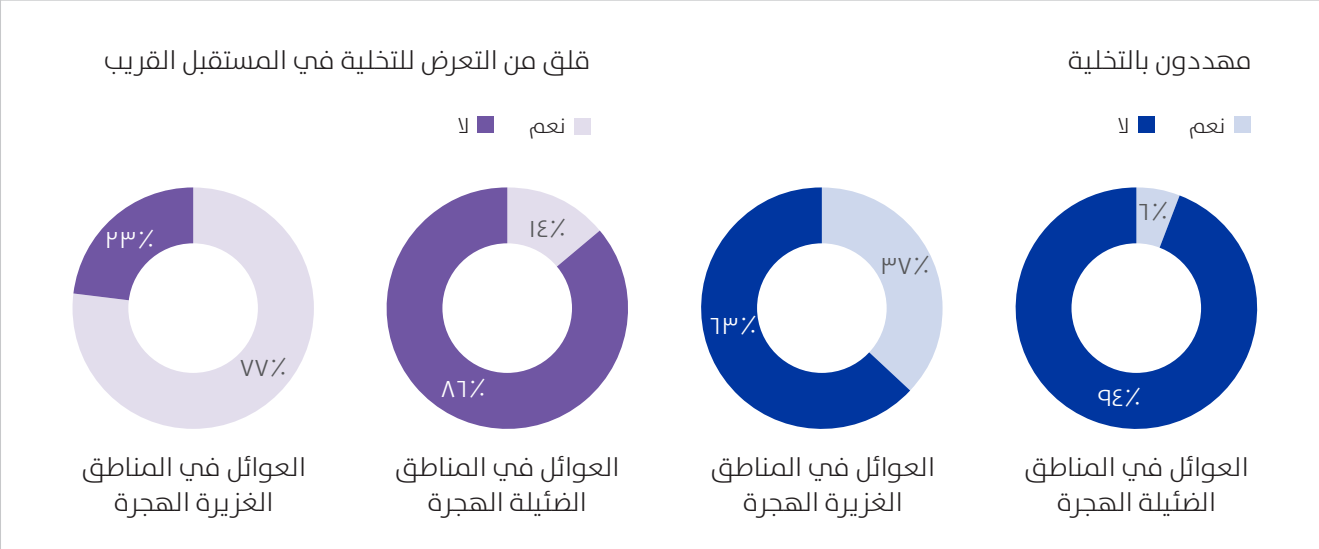

نظراً للطابع غير الرسمي وانتشار التهديدات والمخاوف المتعلقة بالتخلية في جميع أنحاء المدينة، لا يتعلق هذا الوضع بالقضايا بين المالكين والمقيمين، بل بمسألة عامة تتعلق بالسلطات. إذ غالباً ما تسعى السلطات إلى إيجاد حل (ليس فقط في العراق، بل في دول أخرى أيضاً) للامتداد العمراني العشوائي، ويتضمن الحل أحياناً استخدام الجرافات وتطهير المنطقة من ساكنيها، وهو إجراء قائم على أسس قانونية.[١٦]

وأمام هذه الإجراءات (أو التهديد باتخاذها) التي تثير غضب السكان المتضررين (من المهاجرين والبصريين) ضد السلطات، يحتشد السكان ويطلبون الدعم من الجهات الفاعلة غير الرسمية. ويميلون على وجه الخصوص، إلى الاعتماد بشكل أساسي على نفوذ العشيرة لمواجهة خطر التخلية بشكل أكثر فعالية (الشكل ١٩). ويميل شيوخ العشائر إلى أن يكون لديهم علاقات وروابط داخل إدارات الحكم المحلي والجهات الأمنية. وعلى هذا النحو، تعمل العشائر كمجموعة مصالح قوية. أما اللجوء إلى المحاكم أو السلطات الإدارية، فقليل. ويُعزى ذلك جزئياً إلى اعتبار أن المحكمة أو السلطة الإدارية هي الجهة التي أصدرت قرار التخلية. وتجدر الإشارة، إلى أن السكان البصريين يعتمدون على هذه الجهات الرسمية أكثر من المهاجرين. من جهة أخرى، أشار كل من البصريين والمهاجرين إلى خيارات أخرى لمنع عمليات التخلية، تشمل مثلاً: تنظيم الجيران لأنفسهم والتظاهر لمحاربة محاولات إبعادهم من منازلهم أو تدمير مستوطناتهم.

الشكل ١٩: أقوى العوامل التي تمنع التخلية

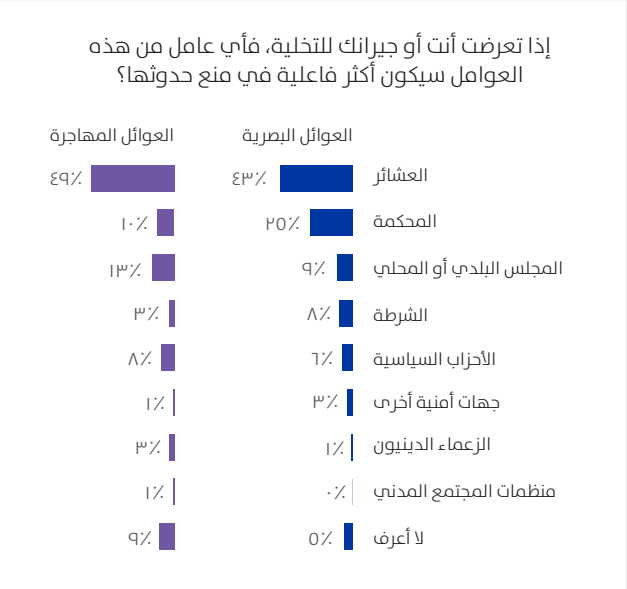

١٦ عدنان أبو زيد «تعامل الحكومة العراقية مع أزمة السكن» ألمونيتر، ٢٠٢١/٦/٢٥

حالات الإقصاء في المدينة

تأخذ هذه الدراسة بعين الاعتبار، تجارب الإقصاء الشخصية التي مرّ بها المشاركون في الدراسة عند محاولتهم الوصول إلى الخدمات والحقوق الأساسية، وتغطي حالات متعددة، من بينها الإسكان والخدمات العامة، وحقوق الحماية (الشكل ٢٠). وفي جميع الحالات، يتعلق الإقصاء بالإسكان والعمل، وهي قضايا استعرضناها أعلاه. ويظهر الفرق جلياً في تغلغل هذه القضايا بين مجموعات السكان. فكما هو متوقع، أفاد معظم السكان البصريون بعدم وجود أي إقصاء.

من جهة أخرى، تعتمد تجارب المهاجرين بشكل كبير على المكان الذي يعيشون فيه. ويشير ذلك عادة إلى قضايا هيكلية محلية جغرافياً، لا على طبيعة الفرد. ويفيد المهاجرون في المناطق ذات الهجرة العالية، بتعرضهم لحالات إقصاء أعلى بكثير من الموجودين في مناطق أخرى (عادة ما تكون مناطق جيدة التنظيم والخدمات). وبالتالي، قد ينتقلون إلى هذه المناطق لأنهم معرضون للخطر ولا يمكنهم الوصول إلى أجزاء أخرى من المدينة. وفي الوقت نفسه، من شأن العيش في الجيوب أن يعرضهم للخطر أيضاً.

الشكل ٢٠: مستويات الإقصاء بالنسبة للوصول إلى الخدمات والحقوق

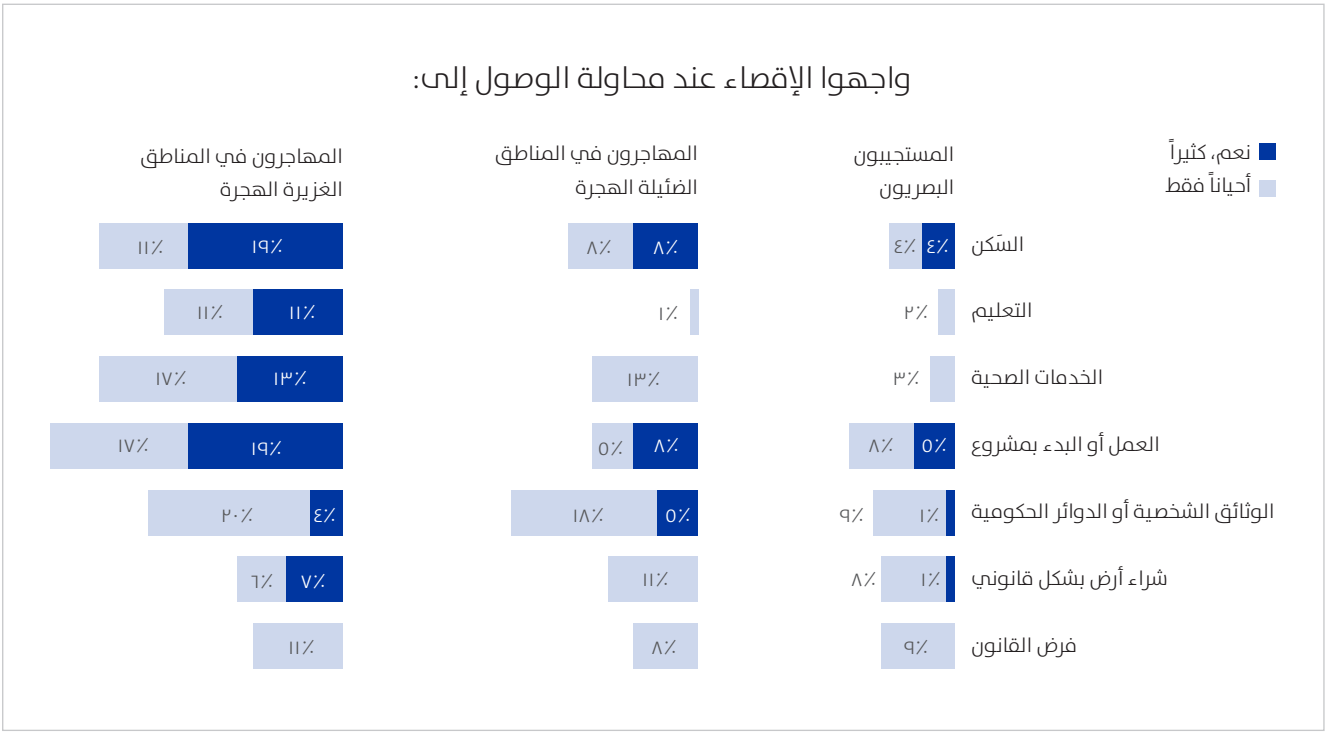

الحماية والسلامة في البصرة

تعّد تصورات وتجارب انعدام الأمن شائعة نسبياً بين السكان البصريين والمهاجرين على حدٍ سواء. فكلاهما يشير إلى نفس المشكلات الاجتماعية التي تؤثر على المدينة حالياً والحوادث التي تحدث في بيئتهم المباشرة. إذ تؤثر القضايا الأمنية المبلغ عنها على النسيج الحضري بأكمله. بعض تلك القضايا بُنيوية (كالتوترات العشائرية أو الاضطرابات بسبب الإهمال العام) وبعضها ناشئة (كالاتجار بالمخدرات). ويؤكد ذلك حقيقة مفادها أن شعور الأهالي بالأمان عموماً في مناطقهم، يوازيه إقرارهم بالبيئة الأمنية الضعيفة نسبياً من حولهم.

هناك أربعة قضايا اجتماعية تؤثر على البصرة، وتهيمن على الخيارات السبعة عشر الأخرى التي طُرحت على المشاركين في الدراسة. ويبيّن الشكل (٢١) أدناه النتائج، دون تفريق بين السكان البصريين والمهاجرين، نظراً لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بينهم.

تتعلق القضية الاجتماعية الرئيسية بالنزاعات العشائرية، حيث سلّط اثنان من كل ثلاثة مشاركين الضوء عليها باعتبارها مشكلة رئيسية مستمرة. وعادة ما تندلع النزاعات العشائرية عند فشل الطرق السلمية في حل النزاعات بين الأفراد أو المتنازعين العوائل المتنازعة (سواء بالطرق القانونية أو العُرفية) إذ تعتمد الأطراف المتنازعة على ممارسات عُرفية تنطوي على العنف، منتشرة في المدينة. ورغم اعتبار هذه الممارسات غير قانونية مؤخراً، إلا أنها ما زالت مستمرة.[١٧]

الشكل ٢١: القضايا الاجتماعية الملحوظة في البصرة

أكبر القضايا الاجتماعية التي تلاحظها في مركز البصرة	النسبة المئوية
النزاعات العشائرية	٦٥٪
البطالة	٤٣٪
المشاكل الناتجة عن نقص الخدمات	٤٣٪
تعاطي المخدرات والكحول	٣٨٪
الجريمة والعنف	١٦٪
العنف السياسي	١٢٪
الصحة العامة	٩٪
قضايا أخرى	...

سؤال يحتمل ثلاث إجابات

تتعلق القضايا الأخرى التي أشار إليها السكان بالبطالة، والمشاكل الناجمة عن نقص الخدمات، وتعاطي المخدرات أو الكحول. ولَكون المخدرات وما يتعلق بها يعتبر من المحرّمات، فإن إدراجها ضمن أول أربع إجابات يشير إلى مدى خطورة هذه المشكلة. كما أن هناك قضايا أخرى ترتبط بالجريمة أو العنف السياسي أو الصحة العامة.[١٨]

مؤشر الحماية الأكثر تحديداً جغرافياً، هو عدد ونوع الحوادث الأمنية التي أبلغ عنها المستجيبون في الشوارع أو محيطهم المباشر (الشكل ٢٢). والحوادث الثلاثة الأكثر شيوعاً كما أفاد المشاركون في الدراسة (من قائمة تشمل ١١ خياراً) هي؛ النزاعات العشائرية والسرقة وبيع المخدرات. ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في هذه التقارير بين السكان البصريين والمهاجرين. وتتركز بعض الحوادث في شوارع معينة أكثر من غيرها، لكنها لا ترتبط بالهجرة بحدّ ذاتها. وتجدر الإشارة إلى أن الاتجار بالمخدرات، هي الحالة الوحيدة التي تختلف بين الشوارع ذات الهجرة المنخفضة والشوارع ذات الهجرة العالية: إذ يُعتقَد أن الأخيرة تتسّم بنسبة أعلى مرتين من الأولى.

بالنسبة لعدد كبير من المستجيبين (وهم أقليّة) لم يقع أي حادث بالقرب منهم.

الشكل ٢٢: الحوادث المحلية المُبلغ عنها

خلال الأشهر الستة الماضية، هل عرفت أو رأيت أي حادثة من الحوادث التالية في شارعك أو بالقرب منك؟	
لا حوادث	٣٥٪
النزاعات العشائرية	٣٥٪
السرقة	٣٠٪
الاتجار بالمخدرات	١٥٪
المضايقة أو الترهيب اللفظي أو الجسدي	١٢٪
٧ حوادث أخرى	...

أسئلة متعددة الإجابات (باستثناء "لا حوادث")

١٧ مصطفى سعدون «النزاعات العشائرية تشّل البصرة الغنيّة بالنفط» أمواج ميديا، ٢٠٢١/٣/٢٧

١٨ أنظر على سبيل المثال، أليسا ج. روبن «العراق يواجه عدواً جديداً: الكريستال ميث» نيويورك تايمز، أيلول ٢٠١٩/٩/١٤

مشاعر الأهالي تجاه القضايا الأمنية

يبدو أن السكان يشعرون بأن سلامتهم الشخصية ليست مهددة بالذات في المكان الذي يعيشون فيه. بمعنى أنهم يميلون إلى عدم الخوف من تعرضهم شخصياً (أو عوائلهم) للعنف. يبيّن الشكل (٢٣) ذلك، إذ يُظهِر رضا المشاركين في الدراسة في الغالب عن الظروف اليومية في منطقتهم، وأن سلامتهم مضمونة، وهم مرتاحون للتنقل في جميع أنحاء المنطقة ليلاً ونهاراً. والأهم من ذلك هو عدم وجود اختلاف في الإجابات بين الرجال والنساء.

مع ذلك، يبدو أن نسبة أكبر من السكان يدركون أن البيئة الأمنية التي يعيشون فيها ضعيفة، وأن هناك نوعاً من انعدام الأمن. وتشير الردود على الأسئلة الثلاثة في الشكل (٢٤) إلى قضايا الحماية الهيكلية (الجريمة، والاستهداف من قبل سلطات فرض القانون، وانتشار الأسلحة النارية) في أحيائهم. كما إن هناك نسبة لا يستهان بها من المستجيبين، الذين أعربوا عن قلقهم بشأن هذه القضايا. ويبدو أيضاً أن هناك بعض الاختلافات في التصورات بين المهاجرين والسكان البصريين؛ حيث يميل المهاجرين إلى الإبلاغ عن أوضاع أمنية فيما يتعلق بمستويات الجريمة أسوأ قليلاً في أحيائهم، والاستهداف من قبل الشرطة أو الجهات الأمنية الأخرى، وانتشار المدنيين المسلحين.

الشكل ٢٣: تصورات السلامة الشخصية

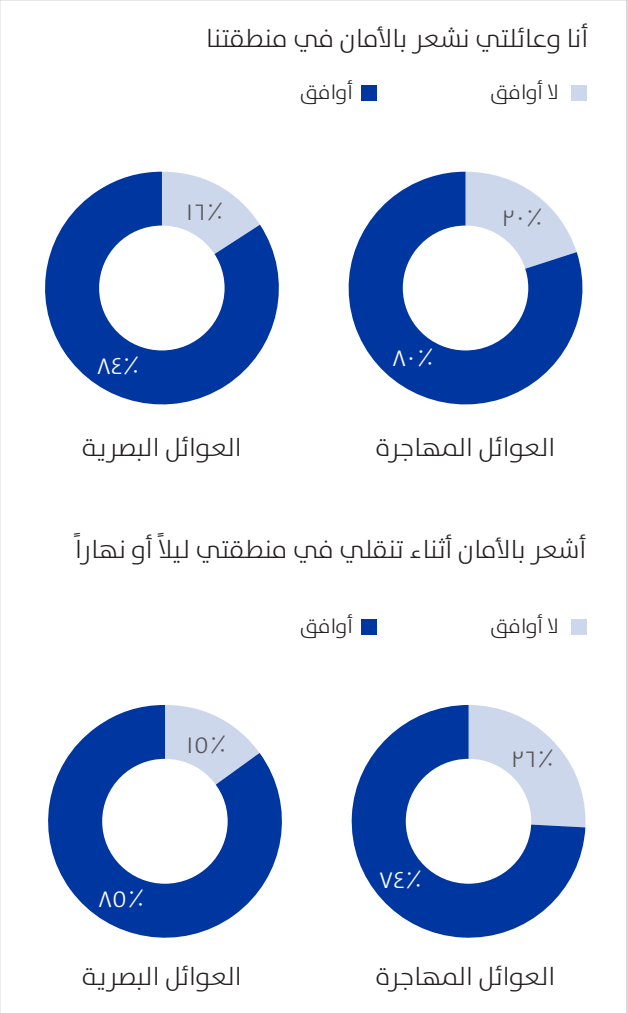

الشكل ٢٤: تصورات السلامة عن المحيط

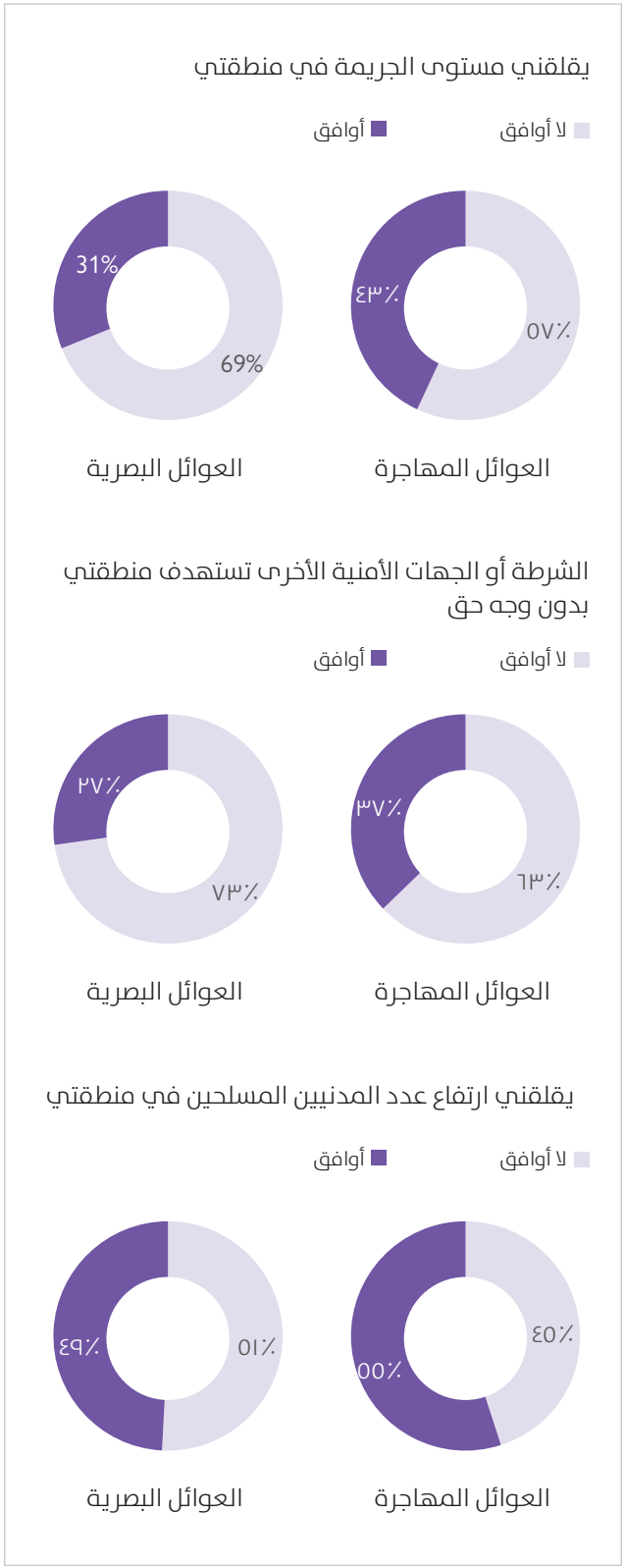

الهشاشة المتداخلة

أحد الدروس الرئيسية المستفادة من استكشاف سبل العيش والوضع الاقتصادي وحقوق السكن والحماية والأمان؛ هو أن الهشاشة الاجتماعية تولّد مزيداً من الهشاشة الاجتماعية.

كلّما كان هناك سَكن عشوائي، انعدم الأمن الاقتصادي والمادي، والعكس صحيح. ويمكن رؤية ذلك من خلال تشخيص القضايا السائدة التي تم تحليلها وملاحظة أنها تميل إلى التداخل فيما بينها عبر أجزاء مماثلة من المدينة (الشكل ٢٥).[١٩] وتساعد هذه الطريقة في تصوّر أن القضايا الموجودة نظامية بالفعل، وتتطلب رؤية متكاملة ونهجاً معيناً لمعالجتها. وعندما يتعلق الأمر بالهجرة الناجمة عن المناخ، تُظهر النتائج أن المهاجرين يميلون إلى الوقوع في هذا النسيج الهشّ، ويتجمعون في مناطق في المدينة أكثر فقراً وعشوائية وأقل أماناً. كما تشير النتائج في الوقت نفسه، إلى أن العديد من هذه القضايا شائعة بين السكان البصريين أيضاً (خاصة في حالة السكن العشوائي).

الشكل ٢٥: خريطة حرارية لانتشار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والإسكان والأراضي، والممتلكات العشوائية، وتصورات السلامة من خلال مسح الشوارع

تصورات السلامة (الحمراء= الأقل أمناً) عشوائية الأرض والسكن والممتلكات (الحمراء= الأسوأ) اجتماعية- اقتصادية (الحمراء = الأكثر فقراً)

لكن التدخل بطريقة متكاملة ضمن هذا السياق الهش والحرج ليس بالمهمة السهلة. فالمناخ الاجتماعي حالياً هشّ أيضاً وعرضة للانفجار؛ نظراً لمحدودية وعدم فعالية المؤسسات في الاستجابة لمظالم الأهالي (وربما عدم اكتراثها) حتى الآن. فمشاعر التهميش والإهمال، على سبيل المثال، تنتشر بنسب عالية بين السكان البصريين والمهاجرين على حدٍّ سواء (الشكل ٢٦) مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين المجتمع والسلطات. كما إن ثقة الأهالي وتوقعاتهم بما يمكن أن تقدمه المؤسسات محدودة وسلبية إلى حدٍ ما (الشكل ٢٧). من جهة أخرى، تحظى الجهات الفاعلة غير الرسمية، كشيوخ العشائر ببعض الثقة ولكن بمستويات معتدلة، بوجود نسبة كبيرة ما يزالون لا يثقون بالجهات الفاعلة أو المؤسسات.[٢٠] وهذه التوجهات مقلقة، لأن إهمالها أو تركها سيؤدي إلى تآكل التماسك الاجتماعي على مستوى المجتمع كله؛ وهذا أمر بالغ الأهمية لأن ديموغرافية المدينة تتغير، وكذلك وسائل التصدي للهجرة.

الشكل ٢٦: مشاعر التهميش والإهمال بين المستجيبين

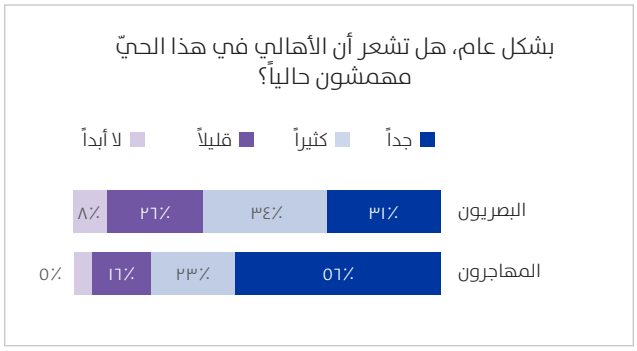

١٩ تم هذا التحديد من خلال حساب مؤشر رقمي لكل مؤشر بناءً على تجميع الاجابات على عدد من الأسئلة ذات الصلة. نظراً لأن تصميم هذا البحث يتبع هيكلاً متعدد المستويات، يتم تجميع هذا المؤشر حسب المستجيب على مستوى الشارع، مما يتيح رسم الخرائط الجغرافية لهم.

٢٠ نادية صدّيقي، «مثل الأب الذي لا يحّب أطفاله»: الثقة المؤسساتية، وإهمال الدولة، وآفاق العدالة في عراق ما بعد الصراع» موجز أبحاث التقصّي الاجتماعي (أربيل: التقصّي الاجتماعي، ٢٠٢١).

الشكل ٢٧: مستويات الثقة بالجهات الرسمية والجهات غير الرسمية بين المشاركين في الدراسة

المشاركون الذين أعربوا عن ثقتهم في:	
مجلس محافظة البصرة	٪٢٢
الإدارة المحلية	٪٢٠
الشرطة المحلية	٪٤٧
القوات الأمنية	٪٥٨
شيوخ العشائر	٪٦٢
الزعماء الدينيين	٪٥٤
الأحزاب السياسية	٪٦
المجتمع المدني	٪٤٥

الشكل ٢٨: تصورات البصريين حول الهجرة في البصرة

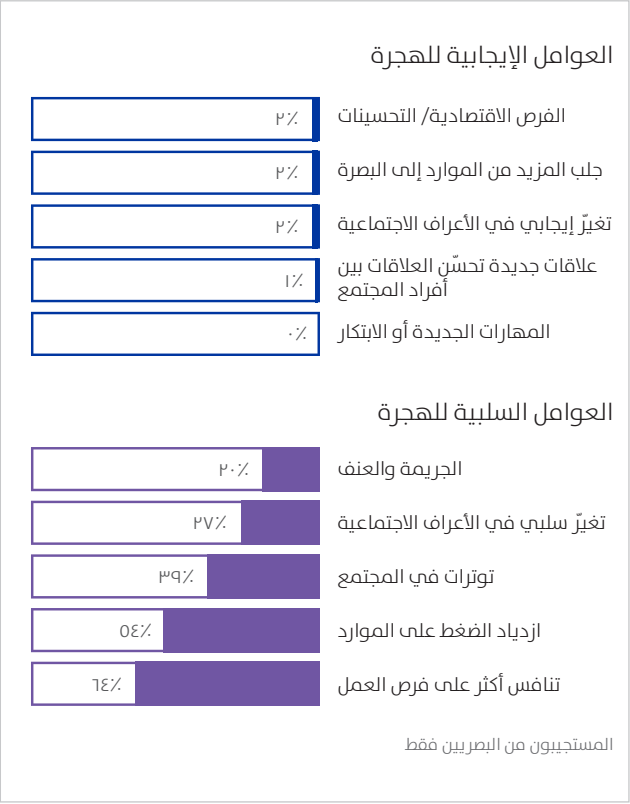

الشكل ٢٩: توجهات الحركة لدى المشاركين في الدراسة

ما احتمال بقائك في مركز البصرة في المستقبل القريب؟	البصريون	المهاجرون
أبقى بكل تأكيد	٪٦٦	٪٤٨
احتمال كبير	٪٢٤	٪٢٤
نفكر في البقاء	٪٥	٪١٨
لست متأكداً	٪٤	٪٨
غير محتمل أبداً	٪١	٪٢

لذا، فإن تصوّرات الجمهور بشأن الهجرة سلبية للغاية. إذ لا يرى أحد من البصريين أي فائدة تُرجى من الهجرة (الشكل ٢٨). وهذا أمر ملفت للنظر، حيث من المعروف في سياقات أخرى مستقبلة للهجرة، أن تميل هذه العملية إلى أن تكون مصحوبة بدرجة من القبول والتصورات الايجابية عن التغييرات التي تحدثها الهجرة.[٢١] لكن الأمر المشجّع الوحيد هنا هو، أن رفض السكان البصريين للهجرة يرتبط بشكل أكبر بالأداء العام للنظام (الفرص الاقتصادية، الضغط على الخدمات) ولا يعزى إلى الاتهامات المباشرة ضد المهاجرين أنهم سبب التوترات، أو الجريمة. ولمنع تفاقم هذا الرأي الأخير إلى الأسوأ، فإن القضايا المستمرة والهيكلية التي أثيرت تحتاج إلى حل شامل لجميع الذين يعيشون في المدينة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن السكان البصريين أو المهاجرين لا يخططون لمغادرة البصرة (الشكل ٢٩). وفي حالة عدم وجود إجراءات فورية مناسبة تهدف إلى إيقاف وعكس التدهور البيئي، وغير ذلك من قضايا في المناطق الريفية، فمن المرجح أن ينتقل المزيد من الناس إلى البصرة.

٢١ أنظر نيكول، تحديد حلول التكيف مع المناخ؛ وآنا غونزاليس باريرا وفيليب كونور، حول العالم، الكثيرون يعتبرون المهاجرين قوة أكثر من عبء (واشنطن العاصمة: مركز بيو للأبحاث، ٢٠١٩).

الاعتبارات الأخيرة

يُعّد نقص سبل العيش وسوء الوضع الاقتصادي وحقوق السَكن والحماية والسلامة قضايا مترابطة داخل نظام «البصرة» الذي يؤثر على المهاجرين (وكذلك على جزء كبير من السكان البصريين). فهذه القضايا تولّد الهشاشة والضعف، وتتطلب تدخلات محلية واسعة النطاق، لتحسين الوصول إلى الحقوق، ومنع احتمال حدوث مزيد من الاضطرابات.

- إن هذا العمل يأخذ بعين الاعتبار، أهمية التدخلات الهادفة إلى التكيف والتخفيف عندما يتعلق الأمر بالهجرة إلى المناطق الهشّة بسبب تغيّر المناخ، والحفاظ على موضوع جغرافي مزدوج ومتنوع التركيز، بشكل خاص:
- إن تعزيز قدرة المناطق المستفيدة، كالبصرة وغيرها من المناطق الحضرية القريبة، على التكيّف مع تزايد عدد السكان، أمرٌ بالغ الأهمية. والوضع الذي تمّ تسليط الضوء عليه في هذا التقرير، يوضّح كيف أن الوافدين الجدد يميلون في الظروف الحالية إلى الوقوع على هامش النظام الذي توجد فيه بالفعل نسبة كبيرة من السكان المحليين. ويتعلق أحد الجوانب الحاسمة بعشوائية الظروف المعيشية، مع ضعف الأمن القانوني للسَكن والأرض. فعلى سبيل المثال، تميل الأسَر إلى تأخير الاستثمار في الرفاهية؛ وتميل السلطات إلى التخلف في تقديم الخدمات والحماية. ومن شأن التحسينات في هذا المجال، إضافة إلى توسيع الفرص الاقتصادية، أن تسهم في تقليص الفجوات بين الأهالي والدولة.
- يجب أيضاً التركيز على المناطق الريفية الأصلية؛ حيث من المهم التخفيف من آثار المناخ والسيناريوهات الصعبة اقتصادياً ومؤسساتياً، التي تشجع على الهجرة في المقام الأول. وتزداد مثل هذه الدوافع تعقيداً بشكل متزايد، خاصة بالنسبة للتدهور البيئي، حيث من الممكن عدم تحقق تحسّن سريع في المستقبل القريب. وبالتالي يتطلب التخفيف، تعزيز قدرة سكان الريف على الحفاظ على رفاههم وسبل عيشهم في مناطقهم الأصلية. وهذا لا يشمل فقط التدخلات الرئيسية التي تهدف إلى تنويع القدرات الاقتصادية في تلك المناطق، بل للقضاء على الإهمال المؤسساتي أيضاً؛ أي أن تكون الدولة أكثر حضوراً في تلك المناطق هناك من حيث البنية التحتية والخدمات العامة.
- إن شحّة البيانات والقياسات الكمية لخطّ الأساس لهؤلاء السكان والمناطق الجغرافية، تحّد من القدرة على وضع الإجراءات المؤثرة والموجهة وتحديد أولوياتها. ويعّد هذا التقرير خطوة أولية لتقييم وتحديد القضايا (مع التركيز على الهجرة، أكثر من التركيز على الهشاشة الاجتماعية العامة) في المدينة الرئيسية في جنوب العراق. ومن أجل معالجة القضايا التي تم إبرازها بشكل منهجي وشامل لجميع المتضررين، يلزم أيضاً وجود قاعدة أدلّة واسعة النطاق لديناميكيات المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. ومن أجل دعم المدن التي تجذب الناس إليها، ومنع أهالي القرى من النزوح السكاني، يجب على أي توصيف أن يمتد ويشمل المناخ والحوكمة والاقتصاد والأمن، من بين أمور أخرى؛ حيث تعتبر مناطق الدفع والجذب حالياً مصادر هشاشة.

ملحق البيانات

يوفر الجدول أدناه خط الأساس للمهاجرين والسكان البصريين من حيث المؤشرات الرئيسية المختارة حول سبل العيش والحقوق الرسمية والحماية والرضا العام، حسب التقرير.

مؤشرات عن الوضع الاقتصادي وسبل العيش	البصريون	المهاجرون
النسبة المئوية للعوائل التي ليس لديها كاسب دخل	٪٨	٪٥
النسبة المئوية للعوائل التي لا تستطيع توفير ما يكفي من الطعام أو المواد الأساسية على الأقل	٪٢٥	٪٥٣
النسبة المئوية للعوائل التي لا تستطيع الوصول إلى شبكات الأمان المالي	٪٣١	٪٥٣
النسبة المئوية للأفراد الأميّين البالغين	٪٢١	٪٤٥
مؤشرات عن الحقوق الرسمية	**البصريون**	**المهاجرون**
النسبة المئوية للعوائل التي تعيش في مأوى بدائي أو ترتيبات إيواء حرجة	٪١٦	٪٥٤
النسبة المئوية للعوائل التي لديها ملكية عشوائية	٪٥٤	٪٨٤
النسبة المئوية للعوائل التي تم تهديدها بالتخلية	٪٧	٪٣٢
النسبة المئوية للعوائل التي تعرضت للإقصاء من حيث الوصول إلى الخدمات والإدارة	٪٢٧	٪٤٥
مؤشرات عن الحماية	**البصريون**	**المهاجرون**
النسبة المئوية للعوائل التي أبلغت عن حادثة أمنية واحدة على الأقل في شوارعها	٪٦٥	٪٧٦
النسبة المئوية للعوائل التي تشعر أن سلامتها الشخصية غير مضمونة	٪١٦	٪٢٠
النسبة المئوية للعوائل القلقة من مستوى الجريمة في منطقتها	٪٣١	٪٤٣
مؤشرات على الرضا العام والثقة	**البصريون**	**المهاجرون**
النسبة المئوية للعوائل التي تشعر بالتهميش أو الإهمال	٪٦٥	٪٧٦
النسبة المئوية للعوائل التي لديها ثقة ضئيلة بالسلطات، أو لا تثق بها	٪٧٤	٪٧٤
النسبة المئوية للعوائل التي لديها ثقة ضئيلة بالشرطة أو الجهات الأمنية، أو لا تثق بها	٪٣٥	٪٤١
النسبة المئوية للعوائل التي تثق قليلاً أو لا تثق أبداً بشيوخ العشائر أو الزعماء الدينيين	٪٢٨	٪٢٢
النسبة المئوية للعوائل التي من غير المرجح أن تبقى في البصرة في المستقبل القريب	٪٥	٪١٠

المنظمة الدولية للهجرة

تشرين الأول 2021

المكتب الرئيس في بغداد

مجمع يونامي (ديوان2)

المنطقة الدوليّة – بغداد – العراق

iraq.iom.int

iomiraq@iom.int

@IOMIraq

المنظمة الدولية للهجرة 2021 ©

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة الكترونية أو غير الكترونية، أو تصويره أو تسجيله أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطّية مسبقة من الناشر.